

Distr.: Limited  
9 September 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي  
المفتوح العضوية المعني  
باسترداد الموجودات  
فيينا، 6-10 أيلول/سبتمبر 2021

## مشروع التقرير

إضافة

### خامسا - المناقشتان المواضيعيتان

باء - التحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية، من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقا للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية

1- أشار ممثل للأمانة إلى القرار 9/8 الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، وعرض المذكرة المعنونة "الإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية" (CAC/COSP/WG.2/2021/4) التي أعدتها الأمانة استنادا إلى المعلومات الواردة من 43 دولة طرفا ردا على مذكرة شفوية من الأمانة، وكذلك المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة ومنشورات.

2- وقدم ممثل الأمانة لمحة عامة عن مختلف النماذج القائمة للمصادرة غير المستندة إلى إدانة. وقال إن تلك النماذج يمكن تصنيفها بحسب ما إذا كانت تقع ضمن إطار نظام العدالة الجنائية في بلد ما أم خارجه. وتوجد أيضاً نماذج هجينة لا يمكن تصنيفها على أنها إجراءات جنائية أو مدنية صرفة. وثمة نموذج آخر هو المصادرة القائمة على الثروة المجهولة المصدر. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن نطاق المصادرة وما يخضع للمصادرة يتباينان أيضاً من ولاية قضائية إلى أخرى. وفيما يتعلق بإنفاذ المصادرة الأجنبية غير المستندة إلى إدانة، لاحظ أن المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية ضرورية، وأنه يجب الوفاء بمبدأ ازدواجية التجريم. وسلط الضوء كذلك على بعض التحديات التي تواجه الدول، والممارسات الجيدة المستخدمة للتغلب عليها.

3- وسلط المناظر من كولومبيا الضوء على دور مكتب المراقب المالي العام في مكافحة الفساد. وقال إن صلاحيات هذه المؤسسة قد عززت بفضل تعديل تشريعي أُجري مؤخراً، وقدم مثالا يوضح الزيادة في كميات الموجودات المستردة مقارنة بالسنوات السابقة. وفيما يتعلق بالتحديات القائمة، ذكر الصعوبات التي تعترض الحصول على معلومات عن الموجودات الكائنة في ولايات قضائية مختلفة. وفي هذا الصدد، أشار إلى ممارسات الإخفاء



الاحتمالية التي تسهم في عدم شفافية المالكين المنتفعين، وكذلك السرية المصرفية، وغياب التعاون بين المؤسسات، وعدم وجود أدلة عملية وإرشادية تتضمن معلومات بشأن سبل التعاون. وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة لتعزيز استرداد الموجودات، أشار إلى الامتثال للمبادئ التوجيهية الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية مثل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، ومنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، وإنشاء آليات لتبادل المعلومات بين السلطات من مختلف الولايات القضائية. وأخيرا، أكد مجددا فائدة الإجراءات الجنائية، وأشار إلى ضرورة الاستفادة من الإجراءات المدنية والإدارية المتاحة لاسترداد الموجودات.

4- وقدم المناظر من نيوزيلندا لمحة عامة عن الأطر القانونية والمؤسسية القائمة في بلده لمكافحة جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي، أنشأت نيوزيلندا فريقا معنيا بالجرائم المالية يتألف من قرابة 150 من محلّي الاستخبارات المالية، والمحققين في مجال غسل الأموال واسترداد الموجودات، والمحاسبين. وفيما يتعلق بالإطار القانوني، أفاد بأن نيوزيلندا سنّت قوانين محلية تتضمن تدابير لتحقيق الفعال في جرائم الفساد، مثل جمع المعلومات الضريبية، وتقتضي تقديم الوثائق والمعلومات وكذلك استرداد الموجودات دون وجود إدانة. وفيما يتصل بالتحديات، أشار إلى الحالات التي ارتُكبت فيها جرائم أصلية في الخارج ونتج عنها غسلٌ للأموال في نيوزيلندا، وأبلغ الفريق بالإجراءات المتخذة في هذا الصدد. وسلط الضوء على أن نيوزيلندا بصدد إجراء إصلاح قانوني من شأنه أن ييسر التحفظ على عائدات الجريمة المكتسبة في الخارج. وأفاد بأن هذا الإصلاح ينطوي على استحداث معيار إثبات مخفّف، وإلزام المالكين الشرعيين لعائدات الجريمة بإثبات ملكيتهم القانونية لها في نيوزيلندا. وفي الختام، ذكر المتكلم بعض الممارسات الجيدة، مثل جمع بيانات الأداء، وإنشاء أفرقة متعددة المهارات مدربة تدريباً جيداً مخصصة للتحقيقات، واعتماد استراتيجيات إعلامية تهدف إلى تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في الكشف عن العائدات غير المشروعة.

5- وقدم المناظر من سنغافورة لمحة عامة عن قانون بلده المتعلق بمصادرة عائدات الفساد دون إدانة جنائية. ولاحظ أن لدى سنغافورة، بوجه عام، نظام مصادرة قائم على الإدانة، إلا أنه أشار إلى أن التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمخدرات وسائر الجرائم الخطيرة تنص على استثناء في حال فرار المتهم. وسلط الضوء على أن مصطلح "الفرار" يُستخدم أيضا في حالة من يموتون قبل بدء الإجراءات الجنائية أو الإدانة، ومن يتعدّر العثر عليهم أو ضبطهم أو تسليمهم. وفيما يتعلق بمعيار الإثبات، أوضح المناظر أن المحكمة ينبغي أن تقتنع بعنصرين، هما: (أ) الأخذ بأرجح الاحتمالات، أي أن الشخص قد فر؛ و(ب) أن الأدلة المعروضة على المحكمة تستدعي إدانته إن لم تُدحض. وقدم أيضا مثالا على قضية استُخدم فيها هذا النوع من المصادرة، وأوضح أن مصطلح "المصادرة" يمكن أن يمتد أيضا ليشمل حجز مبلغ يعادل في القيمة المزايا المتأتية من السلوك الإجرامي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المناظر أن المصادرة المدنية للعائدات المتأتية من الجرائم الخطيرة اعتمدت مؤخرا بغية استخدامها في قضايا الجريمة المنظمة. وأوضح أنه يمكن استخدامها في جرائم الفساد، وأن لها نطاقا يتجاوز الحدود الإقليمية؛ وأنه يلزم أن تكون الموجودات مرتبطة بنشاط إجرامي منظم. ولا يمكن البت بشأن موجودات مشمولة بأوامر مصادرة جنائية في سياق مصادرة مدنية. غير أنه أشار إلى أن تبرئة المدعى عليه لن يكون لها أثر على المصادرة المدنية.

6- وقدم المناظر من الاتحاد الروسي لمحة عامة عن الصكوك القانونية المحلية في بلده، وكذلك إحصاءات ذات صلة بمصادرة عائدات الفساد دون إدانة جنائية. وقال إن الإطار القائم في الاتحاد الروسي يتضمن بوجه عام تدابير لرصد نفقات الموظفين العموميين ولرفع دعوى مدنية ضد المشتبه فيهم وغيرهم من الأفراد في الحالات التي لا يُثبت فيها المصدر القانوني للأموال المعنية. وأوضح أنه يمكن أيضا مصادرة أموال ذات قيمة مكافئة، وأن القانون المدني للاتحاد الروسي يسمح برفع دعوى مدنية بصرف النظر عن نتائج الإجراءات الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم لمحة عامة عن التدابير والإجراءات الرامية إلى تبسيط استرداد الموجودات

والإحصاءات، والجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام للاتحاد الروسي في هذا الصدد. وأشار إلى التحديات المتعلقة بالتعاون الدولي خارج نطاق الإجراءات الجنائية، إلا أنه أكد أن الاتحاد الروسي يستخدم الاتفاقية بنشاط كأساس قانوني لطلباته المقدمة إلى السلطات الأجنبية. ففي عام 2020 وحده، أرسل مكتب المدعي العام 48 طلباً دولياً خارج نطاق الإجراءات الجنائية، نُفِّذ منها بالفعل 22 طلباً. وأعرب عن أمله في أن يتسنى استخدام شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (Globe Network) المنشأة حديثاً استخداماً فعالاً لتبادل المعلومات العملية في المستقبل. وأضاف أن قنوات التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وسلطات الجمارك والمصارف المركزية والمكاتب المركزية الوطنية التابعة للإنتربول استُخدمت أيضاً لذلك الغرض، وكذلك القنوات الدبلوماسية. وفي الختام، عرض عدداً من التحديات وقدم العديد من المقترحات، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية جديدة وتحديث الموجود منها فيما يتعلق بمختلف جوانب التعاون الدولي بشأن استرداد الموجودات خارج إطار الإجراءات الجنائية.

7- وفي المناقشات التي تلت ذلك، سلطت إحدى المتكلمات الضوء على ضرورة معالجة الثغرات المؤسسية في مجال استرداد الموجودات، ودعت الدول إلى تنفيذ تدابير فعالة لسد تلك الثغرات.

8- ورداً على التساؤلات التي أُثِّرت، أوضح أحد المناظرين أنه من المهم الإسراع في تحديد هوية المالكين المنتفعين للموجودات والحسابات المتورطة في نقل الأموال غير المشروعة. وأشار متكلم آخر إلى ضرورة التصدي للمخاطر المرتبطة بالعملة المشفرة والصعوبات التي تعترض تتبعها، وقال إنه لا بد من تركيز الاهتمام على هذه التحديات واستحداث أدوات جديدة للتغلب عليها.

9- وقدم أحد المتكلمين لمحة عامة عن الآليات والإجراءات القائمة في بلده بشأن المصادرة غير المستندة إلى إدانة. وقال إن بلده ليس لديه صك قانوني مستقل مخصص في ذلك الصدد، إلا أن القوانين المحلية القائمة تسمح بمصادرة عائدات الفساد المكتسبة في ولايات قضائية أجنبية دون وجود إدانة، شريطة استيفاء متطلبات إجرائية معينة.